

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق الأزمة

مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا

الإصدار (8)

" سوق النفط وجائحة كورونا.. الآثار المرتقبة والفرص المتاحة
للاقتصاد المصري "

د. فاطمة خميس الحملاوي

مدرس الاقتصاد – مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونيو 2020

مقدمة:

في يوم الاثنين الموافق 20 أبريل 2020 شهدت أسواق النفط يوماً تاريخياً، حيث انهارت أسعار الخام الأمريكي الخفيف إلى ما دون الصفر، في واقعة لم يسبق لها مثيل، وسيذكرها العالم طويلاً، وهو ما يثير علامات الاستفهام والتعجب حول كيفية حدوث ذلك ومعناه، والمتضررين منه والآثار المحتملة أو المتوقعة بعد ذلك وكذا الأسعار. ولم تكن جائحة كورونا COVID-19 هي السبب الرئيسي في تراجع الطلب على النفط وانهيار أسعاره بالشكل الذي حدث، وإنما كان التحرك المتأخر من قبل مُنتجي النفط هو السبب في زيادة الضغوط في سوق كانت تعاني من قبل.

جاء هذا الانهيار في أسعار النفط (الخام الأمريكي) في سياق ما يشهده العالم من انتشار جائحة COVID-19 الذي أصاب اقتصادات العالم بالركود، مما تسبب في تراجع الطلب على النفط بما يقرب الثلث، فضلاً عن الاضطرابات التي سيطرت على علاقات أعضاء أوبك¹، بعد انسحاب روسيا من تحالف منتجي النفط الذي كان يهدف لتوازن السوق وذلك في أوائل مارس 2020.

وحيث هناك دولاً منتجة تقوم بإنتاج النفط، هناك دولاً أخرى تقوم بالتخزين فقط، وبناءً على اتفاق دول منظمة الأوبك، فعلى الدول المنتجة أن تحتفظ بما يعادل 90 يوم احتياطي نفطي، لمواجهة أي أزمة مفاجئة، لاسيما أوقات الحروب. لكن في حقيقة الأمر، لم يحدث أن احتفظت الدول المنتجة الأعضاء في الأوبك بهذا القدر من الاحتياطي، حتى جاءت جائحة كورونا COVID-19 وتسببت في انخفاض الطلب على النفط، وزيادة معدلات التخزين over storage بشكل كبير جداً - بسبب زيادة المعروض oversupply إلى 35 مليون برميل يومياً - يفوق قدرات التخزين الحقيقية في الدول التي تقوم بذلك.

في هذا الإطار تحاول الورقة إلقاء الضوء على هذه الأزمة غير المسبوقة وآثارها وتبعاتها على اقتصادات العالم والاقتصادات العربية، ومدى تأثر الاقتصاد المصري بها في ظل ما شهدته أسواق النفط العالمية، وفرص الاستفادة من هذه الأزمة.

¹ أوبك+ هو اتفاق يضم 21 دولة منتجة ومصدرة للنفط منها 11 دولة عضو في الأوبك (الجزائر، أنجولا، الجابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات، وفنزويلا). وقد تم التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016 بهدف خفض إنتاج النفط لتحسين أسعاره في الأسواق العالمية. يضم هذا الاتفاق كل من: روسيا، البحرين، ماليزيا، جنوب السودان، السودان، المكسيك، بوناي، أذربيجان، كازاخستان، عمان.

1. إنتاج النفط (الخام الأمريكي) ودول الأوبك وأسعار النفط في الفترة 2011 - 2020:

تراوحت أسعار النفط في الفترة من 2012 وحتى 2020 ما بين 110 دولاراً في عام 2011 وما دون الدولار للبرميل في عام 2020، وانخفض في عام 2015 وتراوح بين 80 دولاراً وما دون 30 دولاراً للبرميل حتى عام 2020. وجدير بالذكر أن هناك نوعان من الخام الأمريكي، وكلاهما يستخدم كمعيار لتحديد أسعار النفط في العالم:

- **النوع الأول:** هو نفط "غرب تكساس الوسيط (WTI) West Texas Intermediate"، ويتم استخراجهُ من حقول النفط في الولايات المتحدة، وبخاصة من تكساس ولويسيانا وداكوتا الشمالية، ثم يتم نقله عبر خط أنابيب إلى كوشينج بولاية أوكلاهوما للتسليم. ويستخدم خام غرب تكساس الوسيط كمعيار لتحديد سعر النفط في أمريكا الشمالية.
- **النوع الثاني:** هو برنت Brent، ويستخرج من حقول النفط في بحر الشمال، وهو عبارة عن مزيج من أربعة زيوت خام، ولكن يشار إليها مجتمعة باسم "خام برنت Brent Crude Oil". وخام برنت هو الأكثر تداولاً عالمياً، وهو المستخدم كمعيار للتسعير والقياس على الصعيد العالمي. ويتم تصنيف كل من خام برنت وغرب تكساس على أنهما من أنواع النفط الخفيفة نسبياً.

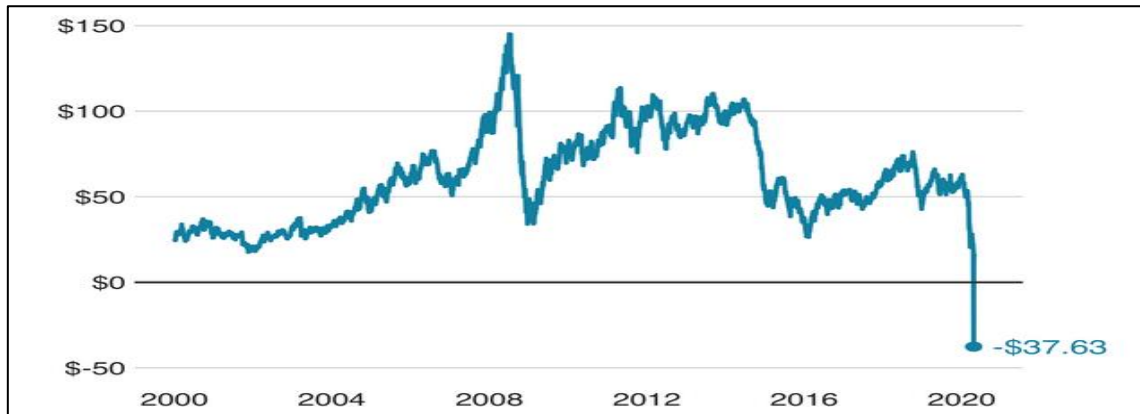
شكل رقم 1. أسعار النفط (خام برنت) في الفترة 2011 - 2020 (دولاراً للبرميل)



Source TRADINGECONOMIES.COM (2020).

تشير تلك الأسعار الواردة في الشكل السابق إلى أسعار الخام الأمريكي (برنت)، إذ يعتبر هو المرجعية الرئيسية لأسعار النفط ومشترياته في العالم Major Benchmark Price for purchases of oil worldwide. وقد انخفضت أسعار برنت وبلغت قرابة الـ 20 دولاراً، بعدما كانت في سنوات سابقة تصل إلى سقف المائة دولار للبرميل. أما النفط الذي وصل سعره إلى ما دون الصفر (-37) فهو نفط غرب تكساس الوسيط، كما في الشكل التالي.

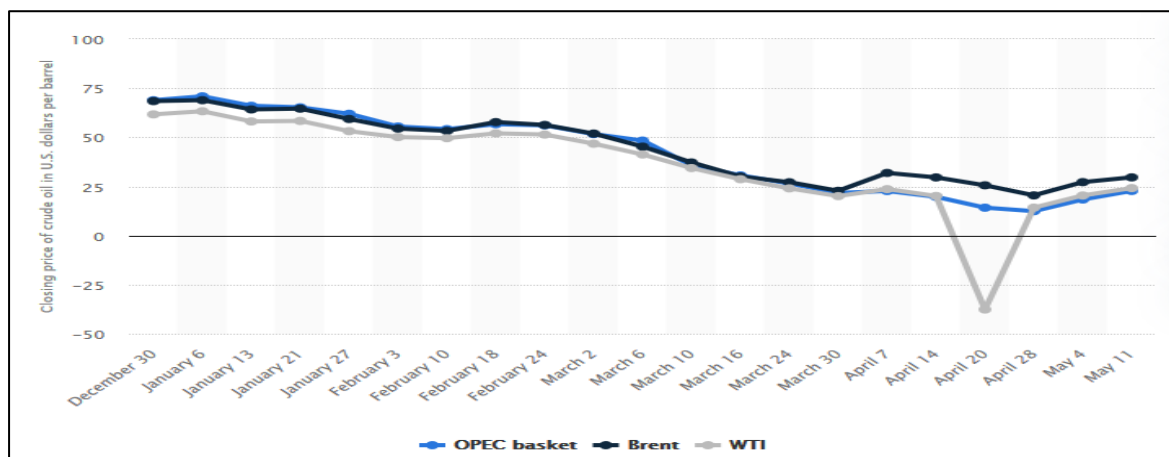
شكل رقم 2. انهيار أسعار خام WTI الأمريكي لما دون الصفر في أبريل 2020



Source: Bloomberg, 27 April 2020.

كان خام غرب تكساس في الماضي يُتداول عند سعر أعلى من خام برنت، وبسبب ثورة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في أوائل عام 2000، بجانب المزيد من الواردات إلى الولايات المتحدة من كندا، انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط، وعادة ما يُتداول الآن عند سعر منخفض عن خام برنت. ولكن بشكل عام لا يوجد اختلافات كبيرة بين أسعار خام برنت وخام غرب تكساس كما يوضح الشكل التالي في الخمس أشهر الأخيرة، كما يشير إلى انهيار أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى ما دون الصفر في أبريل الماضي ثم عودته للارتفاع مرة أخرى ولكن دون المستويات المعهودة في الأشهر السابقة.

شكل رقم 3. أسعار النفط لكل من: OPEC basket، Brent، و WTI من ديسمبر 2019 إلى مايو 2020

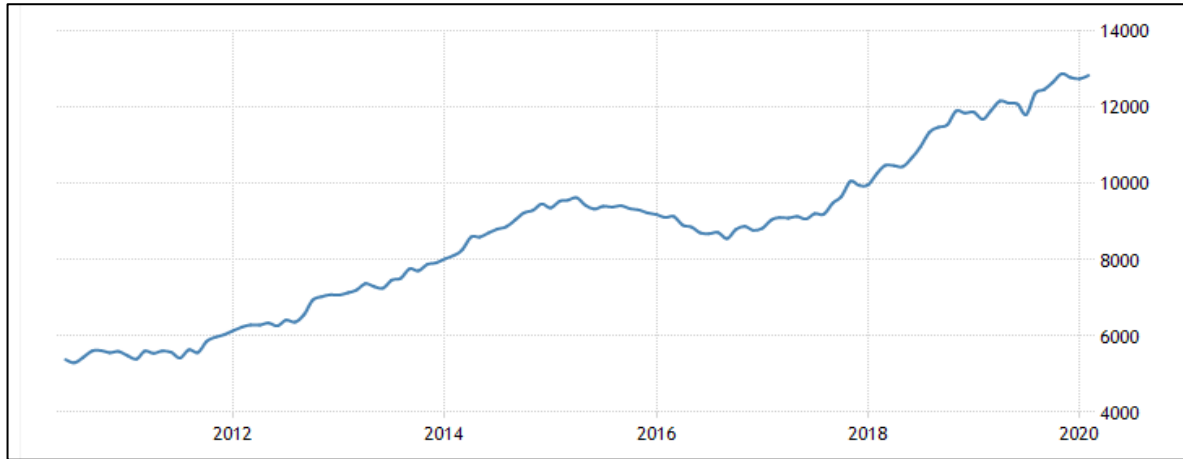


Source: www.statista.com

أما الإنتاج الكلي للنفط في العالم فهو يتراوح بين 100 و 105 مليون برميل يومياً، منها 41-43 مليون برميل تنتجها دول الأوبك يومياً. وتسيطر الأوبك على 75% تقريباً من إجمالي احتياطي النفط الخام في العالم وتنتج 42% من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم.

وقبل جائحة كورونا، كان المعروض من النفط أكبر من الطلب عليه (الطلب العالمي = 90 مليون برميل يومياً) بما يعادل 12-15 مليون برميل فائض يومياً. وحيث تعد الولايات المتحدة هي أكبر دولة منتجة ومستهلكة وكذا مستوردة للنفط في العالم حيث تنتج قرابة 12 مليون برميل يومياً، فقد اعتادت حتى عام 2012 أن تستورد حوالي 5 مليون برميل يومياً من جميع أنحاء العالم. ولكن اعتباراً من ذلك العام، بدأت الولايات المتحدة تسلك منحى آخر، بأن تعتمد على "الغاز الصخري والنفط الصخري"، واهتمت بكل ما يرتبط بتلك الصناعة الاستخراجية، وهي صناعة مكلفة جداً، وذلك حتى لا تقع تحت ضغط الدول المنتجة للنفط. ومنذ ذلك الوقت، زاد إنتاج النفط الأمريكي حتى وصل إلى 13 مليون برميل يومياً في أوائل عام 2020 بعد أن كان 8 مليون برميل فقط في عام 2014 كما في الشكل التالي.

شكل رقم 4. تطور إنتاج الخام الأمريكي في الفترة 2011 - 2020 (ألف برميل)



Source: TRADINGECONOMIES.COM 2020, U.S. Energy Information administration.

حدث ذلك بسبب تعديل الدستور الأمريكي في عام 2014 ليسمح بتصدير النفط الخام، وهي سابقة أولى من نوعها في الولايات المتحدة. وكان هذا التعديل بمثابة رسالة واضحة من الولايات المتحدة إلى روسيا وإيران، بأن الولايات المتحدة في طريقها للاستغناء عن النفط القادم من هذه المنطقة، وقد تلجأ لضخ النفط في بعض مناطق النزاعات التي تعتمد على روسيا وإيران - وهما من أكبر المنتجين في العالم - في إمدادها بالنفط.

ومما لا شك فيه أن هناك أهدافاً أخرى غير معلنة للولايات المتحدة، أهمها إيقاف سيطرة الشرق ممثلاً في روسيا وإيران على مقدرات الاقتصاد العالمي، والذي دخلت فيه الصين في السنوات الأخيرة كلاعب كبير بمعدلات نمو غير مسبوقة تجاوزت 12% في السبع سنوات الأخيرة، لتحل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، رغم كافة العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تسعى الأخيرة لفرضها على الكيان الصيني.

الجدير بالذكر هنا، أن الاقتصاد الصيني يعتمد بنسبة 50% على المواد النفطية الخام المستوردة من إيران، وذلك برغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وكذا الصين، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة فقدت السيطرة على البلدين.

وعودة إلى إنتاج أعضاء الأوبك، وبالتحديد في الربع الأول من عام 2020، فقد تراجع الإنتاج إلى ما دون 30 مليون برميل يومياً بمعدل انخفاض 2.5% تقريباً. وعقب الانهيار غير المسبوق في سعر

النفط، اتفقت دول الأوبك+ في اليوم التالي مباشرة للانهيـار السعري للنفط على تخفيض الإنتاج بـ 10 ملايين برميل يومياً بدءاً من الأول من مايو 2020 ولمدة شهرين. كما تم الاتفاق على خفض الإنتاج بعد ذلك بـ 8 ملايين برميل يومياً لمدة 6 أشهر حتى نهاية ديسمبر 2020. ثم بدءاً من يناير 2021، ستخفض الدول إنتاجها بـ 6 ملايين برميل يومياً لمدة 16 شهراً تنتهي في أبريل 2022، علماً بأن خط الأساس لاحتساب التخفيضات سيكون إنتاج شهر أكتوبر من عام 2018 بالنسبة لكافة الدول باستثناء السعودية وروسيا اللتان ستخفضان الإنتاج إلى مستوى 11 مليون برميل يومياً.

2. أسباب الانهيار المفاجئ الأخير في أسعار النفط في أواخر أبريل 2020 ؟

استمرت المحاولات الأمريكية لتخفيض سعر النفط والإضرار بالاقتصاديين الروسي والإيراني حتى عام 2016، وحدث بالفعل، وعندها فقدت العملة الروسية 30% من قيمتها مع تدني أسعار النفط في هذا الوقت. وأصبحت الاقتصادات العربية بالضرر جراء انخفاض سعر البرميل من 120 دولار إلى 40 دولار للبرميل بخسارة قدرها 80 دولار في البرميل الواحد.

ولو نظرنا للكويت والمملكة العربية السعودية باعتبارهما دولتان تعتمدان على النفط وصادراته بنسبة 90% من ناتجهما القومي لكل منهما، وبافتراض قيام السعودية بتصدير 3 مليون برميل يومياً، كانت قيمتهم قبل 2016 تعادل 400 مليون دولار تقريباً، واليوم أصبحت قيمتهم 120 مليون دولار فقط، أي أن خسارة قدرها 300 مليون دولار يومياً و9 مليار دولار شهرياً كفيلة بإلحاق الضرر بالاقتصاد السعودي، وبالمثل في الاقتصادات العربية المعتمدة على النفط.

عندما اجتاحت العالم وباء كورونا المستجد COVID-19، لم يكن في حسابان الدول أن يتم فرض حظر شامل في كل القطاعات وعلى كل المستويات بهذا الشكل الذي نشهده اليوم، بل ولم تتوقع الولايات المتحدة أن تمتد إليها الجائحة بهذه الصورة وتتسبب في توقف الحياة الاقتصادية في كل دول العالم، ونتيجة لذلك انخفض الطلب على النفط بصورة ملحوظة.

وتراجعت قيمة العقود الآجلة للخام الأمريكي بشكل غير مسبوق، حيث هبط سعر البرميل إلى سالب 37 دولاراً، وهو أدنى مستوى منذ بدء بيع العقود الآجلة عام 1983، وهي عقود تلزم ببيع منتج معين في تاريخ معين بأسعار محددة، مما زاد من الضغوط الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة في عصر جائحة كورونا.

وبنظرة أكثر عمقاً لسوق الخام الأمريكي، فإن البيع والشراء في سوق النفط لا يتم على كميات عينية في وقتها، بل هناك تداول دائم لعقود بيع وشراء بين مضاربين لا يحصلون على النفط بشكل عيني، بل يسعون لتحقيق الأرباح فقط من خلال المتاجرة بالعقود.

وبسبب حالة الإقفال والركود التي سادت العالم بسبب جائحة كورونا، تولدت أزمة فائض في إنتاج النفط، في الوقت الذي استمرت فيه السعودية وروسيا بضخ كميات كبيرة للسوق، ومع انخفاض الطلب لتوقف حركة الملاحة الجوية والبرية والبحرية، وضعف وتيرة الإنتاج، لم يعد حاملو العقود قادرين على بيعها، ولا حتى قادرين على أخذ براميل النفط التي اشتروها سابقاً، بسبب بلوغ أماكن التخزين حدها الأقصى.

فيما يتعلق بالعقود التي يتم التعامل بها في سوق النفط، يوجد 3 أنواع من العقود:

- عقود طويلة الأجل
- عقود متوسطة الأجل
- عقود لحظية

والمعلوم عن العقود طويلة الأجل أنها الأقل سعراً، يليها متوسطة الأجل حيث تزيد الأسعار بها قليلاً، وأخيراً العقود اللحظية spot فهي الأعلى سعراً حيث تمثل الحاجة الملحة. وفي المقابل هناك ثلاث بورصات للنفط في العالم يتم بها تداول هذه العقود:

- بورصة غرب تكساس
- بورصة برنت
- بورصة الخليج

في النوع الأول (غرب تكساس) أُبرمت عقود شهر مايو 2020 حتى 20 أبريل 2020 في تمام الساعة الخامسة مساءً بتوقيت تكساس وهو توقيت وقف العمل بالبورصة. أما في بورصة برنت، أُبرمت عقود يونيو على 25 دولار للبرميل وقُفلت عقود مايو على 23 دولار مع نظرة مستقبلية لشهر يوليو بـ 30 دولار للبرميل. وفيما يتعلق ببورصة الخليج، تم إبرام عقود مايو ويونيو وكذلك يوليو دون أي مشاكل في التخزين.

بالعودة إلى مشكلة التخزين over storage، ظهرت تلك المشكلة في الولايات المتحدة فقط، وبات من الصعب استقبال أية كميات إضافية من منتجي النفط، وأصبحت تكلفة التخزين حتى شهر يونيو تعادل 40 دولار للبرميل في الشهر، في حين أن تكلفة إنتاج البرميل هي 25 دولار فقط، وبذلك تكون تكلفة التخزين في شهرين 80 دولار للبرميل الواحد.

ولللخروج من هذا المأزق الذي يطلق عليه lose-lose situation، وهو أسوأ وضع وصل إليه العالم، فإن عرض البيع مقابل صفر دولار سيكون أفضل، وذلك لتجنب تكلفة التخزين لمدة شهرين (80 دولار للبرميل)، وهو ما حدث يوم الاثنين 20 أبريل 2020، ولكن اقتضى الأمر أن يكون البيع بالسالب بمعنى أن يُضاف على كل برميل 37 دولار، وهو أفضل من أن يتكلف المنتج 80 دولار تخزين للبرميل/شهرين. بذلك كان هذا الحل هو بهدف التخلص من مخزون خام غرب تكساس الوسيط WTI.

ولم تتعرض كل من بورصتي برنت والخليج لهذه المشكلة، فالنفط الخليجي يتم توجيهه مباشرة لأسواق التكرير في الهند وكوريا واليابان، وهذه الأسواق بعيدة عن اضطرابات سوق النفط في أمريكا الشمالية. لكن قد تتأثر أسواق الخليج إن لم تستجب وتخفف الإنتاج.

وكثيراً ما تتغير أسعار النفط يوماً بعد يوم، دقيقة بعد دقيقة، وتتأثر الأسعار بمجموعة واسعة من العوامل أهمها:

- الزيادة أو النقصان في المعروض من قبل منتجي النفط.
- الزيادة أو النقصان في الطلب من قبل مستخدمي النفط و المستوردين.
- الإعانات لشركات النفط أو شركات الطاقة الأخرى.
- السياسة الدولية (الاتفاقات المبرمة بين الدول).
- السياسة الداخلية لمنتجي النفط.
- إمدادات النفط في جميع أنحاء العالم.
- المنافسة من مصادر الطاقة الأخرى.
- الاضطرابات والضغط الجيوسياسية وانعدام الأمن (يؤدي إلى زيادة الأسعار).

وفي ظل الجائحة التي يمر بها العالم اليوم COVID-19، يمكن القول أن منحنى أسعار النفط في العالم سيرتفع في ظل:

- الاتجاه نحو تخفيض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض حجم الفائض أو المخزون.

- عودة الأداء الاقتصادي والطيران للعمل ببداية شهر يونيو في معظم دول العالم، حيث أن ضعف الاقتصاد العالمي له تأثير معاكس من شأنه أن يقلل الطلب على النفط.

عندئذ، سيرتفع سعر برميل النفط ليصل إلى 40 - 60 دولار، وهو السعر العادل للنفط بعد إضافة التكاليف المتغيرة إلى تكلفة الإنتاج التي تقدر بحوالي 23 دولاراً للبرميل، في حين تتراوح التكاليف المتغيرة بين 15 و 25 دولاراً للبرميل، والبيع بأي سعر دون ذلك يشكل خسارة للمنتج. كما أن انخفاض السعر عن السعر العادل يدفع صغار المنتجين (الذين يتراوح إنتاجهم بين 7 و 10 مليون برميل يومياً) للخروج من السوق.

3. أثر جائحة COVID-19 على اقتصادات العالم:

قبل التطرق للآثار الاقتصادية للتغيرات في سوق النفط وأسعاره على الاقتصادات العربية والاقتصاد المصري بشكل خاص، لابد من الوقوف على أهم التداعيات والتأثيرات المباشرة لجائحة كورونا على بعض الاقتصادات في العالم، وذلك من خلال التعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية التي يلخصها الجدول التالي لمعرفة تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

جدول رقم 1. بعض المؤشرات الاقتصادية في بعض الاقتصادات في عام 2018 / 2019

الدولة	مؤشر	معدل النمو الاقتصادي	سعر الفائدة	معدل التضخم	معدل البطالة	عجز الموازنة	الدين العام/GDP
الولايات المتحدة	0.3%	0.3%	0.25%	0.3%	14.7%	-4.60%	106.90%
الصين	-6.8%	-6.8%	3.85%	3.3%	6%	-2.80%	50.50%
منطقة اليورو	-3.2%	-3.2%	0.0%	0.3%	7.4%	-0.60%	84.10%
اليابان	-2%	-2%	-0.10%	0.1%	2.5%	-3.80%	238.20%
المملكة المتحدة	-1.6%	-1.6%	0.10%	0.8%	3.9%	-1.80%	80.80%
الهند	4.7%	4.7%	4%	5.84%	7.8%	-3.34%	69.62%

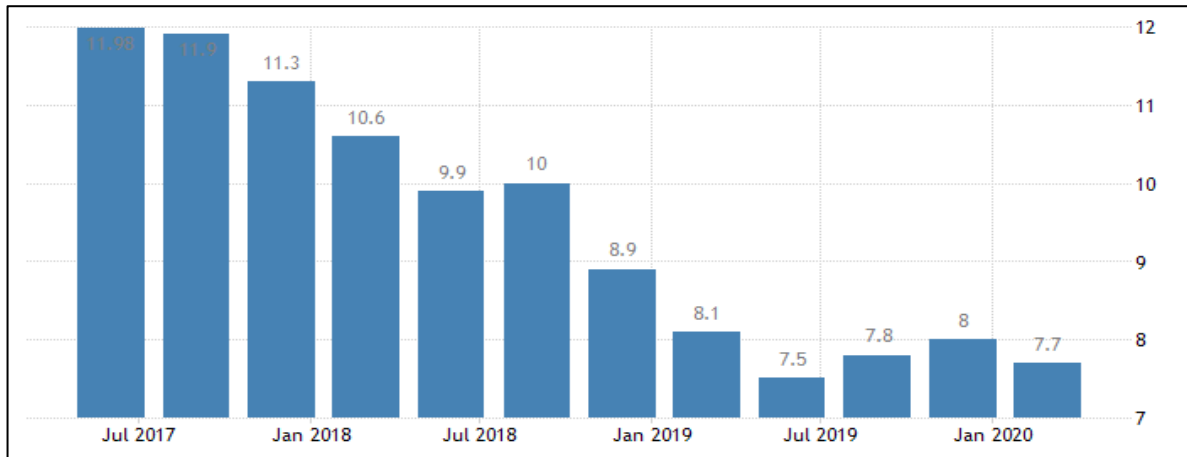
البرازيل	1.7%	3%	2.4%	12.2%	-5.90%	75.79%
روسيا	1.6%	5.5%	3.1%	4.7%	1.80%	14.60%
كندا	1.5%	0.25%	-0.2%	13%	-0.70%	89.70%
كوريا الجنوبية	1.3%	0.75%	0.1%	3.8%	-1.60%	36.60%
السعودية	-0.3%	1.0%	1.3%	5.7%	-9.20%	19.10%
الإمارات	1.6%	1.5%	-1.9%	2.64%	-0.80%	18.60%
مصر	5.6%	9.25%	5.9%	7.7%	-8.00%	90.00%
سنغافورة	-2.2%	0.09%	0.0%	2.4%	-0.30%	126.30%
إيران	1.8%	18%	19.8%	10.4%	-4.40%	44.20%
جنوب إفريقيا	-0.5%	3.75%	4.1%	29.1%	-6.30%	62.20%

Source: TRADINGECONOMIES (2020) <https://tradingeconomics.com/>

عند النظر لمؤشرات الجدول السابق، يتطلب الأمر توخي الحذر والنظر إليها بتحفظ نوعاً ما، لاسيما فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بمصر، ذلك أن تلك المؤشرات تم حسابها بنهاية العام المالي في شهر يونيو 2019، وليس شهر ديسمبر 2019 كما في باقي الدول. أي أن تأثير جائحة COVID-19 لم يظهر بعد في المؤشرات الاقتصادية، ولذا تبدو المؤشرات الخاصة بمصر هي الأفضل بين باقي المؤشرات. مع ملاحظة أن هناك تقدير لبعض المؤشرات الخاصة ببعض الدول تم حسابها في الربع الأول من عام 2020، وهو ما يجعلها تبدو متدهورة إلى حد ما، كما يظهر في معدل البطالة بالولايات المتحدة (14.7%)، معدل النمو في الصين (-6.8%)، معدل النمو في منطقة اليورو (-3.2%)، بالإضافة لارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول التي حققت نمواً سالباً في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

وإذا ما نظرنا على سبيل المثال لمعدل البطالة في مصر وتطوره في الفترة يوليو 2017 - يناير 2020، لوجدنا أنه حقق تقدماً ملحوظاً بلغ في آخر تقدير 7.7% كما يتضح من الشكل التالي، ولكن يتوقع الخبراء ارتفاع هذا المعدل ليبلغ في يونيو 2020 ما يقرب من 10% أو أكثر.

شكل رقم 5. تطور معدل البطالة في مصر (يوليو 2017 - يناير 2020)



Source: TRADINGECONOMIES.COM 2020, CAPMAS, EGYPT.

4. الآثار المتوقعة للتغيرات في سوق النفط وأسعاره على الاقتصادات العربية والاقتصاد المصري في ظل جائحة كورونا:

من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن العالم في طريقه إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة، ولذلك أثر سلبي مباشر على أسعار النفط. ولكن في ذات الوقت، يظل النفط مصدراً للطاقة لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله في مجالات عديدة بمصادر أخرى للطاقة. فالثروات الطبيعية الموجودة في العالم كالمعادن والأخشاب والمنسوجات لن تكفي لسكان الأرض في وقت واحد، ولذا فالبديل لذلك هو "صناعة البتروكيماويات".

تعتمد صناعة البتروكيماويات على مدخل أساسي هو "النافثا"، وهو منتج أساسي من صناعة التكرير. فإذا نظرنا للصين على سبيل المثال، نجد أنها حققت هذا النمو الكبير الذي وصل قبل جائحة كورونا إلى 13% تقريباً، باستغلالها لمستخرج نفطي هام هو "بولي استر". وتدخل مادة البولي استر في معظم الصناعات الصينية كالسيارات، البلاستيك، التحف، السجاد، المنسوجات، وغير ذلك من الصناعات، فهي مادة قادرة على خلق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد الصيني. وبذلك أصبحت القيمة الاستخراجية للنفط كمادة خام منخفضة إلى حد كبير مقارنة بصناعات أخرى كالصناعات التحويلية.

لذلك نجد سياسة الدول العربية ومنها دول الخليج وبخاصة السعودية، بأن قامت بإنشاء عدد من المصافي المتطورة لتشجيع الصناعة التحويلية بالاعتماد على النفط، ومن ثم تصدير تلك المنتجات والابتعاد قدر المستطاع عن تصدير النفط الخام.

من هنا يمكن القول بأن السوق العربية المشتركة وخلق سوق تكاملي بين دول المنطقة هي فرصة حقيقية، وينبغي على الاقتصادات العربية أن تعمل في هذا الاتجاه، لأنه سيحقق قيمة مضافة كبيرة لا تضاهي تلك المتولدة من تصدير النفط الخام.

ويرتبط الأمر عند الحديث عن سوق النفط المصرية بأهداف استراتيجية مصر البترولية في البحث والتقيب. ولا يخفى أن انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية له أثر على الاقتصاد المصري شأنه شأن الاقتصادات العربية، ذلك أن ارتفاع الأسعار يدفع كبار المستثمرين للتأثر سلباً وبالتالي يُحجمون عن الاستثمار في الدول الأخرى ومنها مصر، فلا يُقدم المستثمر الأجنبي على الاستثمار في استخراج النفط ومشتقاته، وكرد فعل يلجأ المنتجين في مصر لتأجيل هذه الاستثمارات فينخفض الإنتاج.

وقد قامت الحكومة المصرية بتحديد سعر البرميل في الموازنة الأخيرة بما يعادل 61 دولار للبرميل، وهو السعر القريب للسعر العالمي العادل، كما سبق ذكره، ± 60 دولار للبرميل. وأي انخفاض أو ارتفاع في السعر، سيكون تأثيره على سوق النفط المصرية لحظياً وغير مستمر.

وإذا قامت الحكومة بسبب الجائحة الحالية بتخفيض أسعار البنزين وليكن بـ 25 قرشاً للتر الواحد، فإنه من غير المنتظر أن ينعكس ذلك على أسعار السلع الاستهلاكية، وهو خلاف ما يحدث في حالة رفع أسعار المواد البترولية. ويكون الأثر موجباً فقط على موازنة الدولة نتيجة هذا الانخفاض في سعر المواد البترولية، كمحاولة لتخفيف العبء وتوجيه الفرق إلى قطاعات أخرى.

أما تأثير الانخفاض غير المسبوق في أسعار نفط غرب تكساس الوسيط على أسعار النفط في الشرق الأوسط ومنه مصر، فهو تأثير محدود أو لحظي لا يستمر. وقد يكون مطلوباً في هذه الحالة أن تقوم الحكومة برفع السعر قليلاً فوق 60 دولار للبرميل كسياسة تحوطية لمثل هذه الظروف.

بعبارة أخرى يمكن القول بأن تداعيات هبوط العقود الأمريكية لن يكون لها أثر مباشر قوي على اقتصادات العالم، بل إن التداعيات المباشرة على دول العالم تعود إلى ما يجري منذ 3 شهور بسبب تراجع صناعة النفط في العالم نتيجة توقف الحركة الاقتصادية بشكل شبه كامل، وانعكاس ذلك بشكل واضح على اقتصادات الدول المستوردة كالصين ودول أوربية متعددة بسبب ضعف حركة الصناعة وتوقف حركة الطيران والنقل ومعاناة الأسواق من الانكماش.

5. كيف يمكن لمصر أن تستفيد من هذه الأزمة السعرية في سوق النفط؟

فيما يلي عدة أمور أو استنتاجات يمكن وضعها في الاعتبار عند حدوث مثل هذه الأزمات وتقليل الآثار السلبية لها على السوق المصرية:

- تشجيع الصناعة التحويلية والتوقف عن تصدير النفط أو الغاز بصورته الخام.
- الاعتماد على مصادر بديلة لتوليد الطاقة الكهربائية، وهو توجه عالمي تسعى إليه دول العالم المختلفة، وله تبعات وآثار إيجابية عديدة من أهمها تقليل معدلات التلوث. والدليل على ذلك أن انخفاض الاعتماد على المواد البترولية وما ترتب عليه من توقف الرحلات الجوية والبرية وكذا توقف عدد كبير من المصانع على مستوى العالم كان له أكبر الأثر في تخفيض معدلات التلوث في العالم بنسب وصلت إلى 25%.
- العمل على تكوين سلاسل التوريد supply chain بشكل كامل في المنطقة العربية، واستخدام النفط الخام المنتج بدولة ما في إنتاج سلع نهائية الصنع في دولة أخرى ومن ثم تصديرها إلى الخارج.
- هناك فرصة كبيرة أمام مصر، لاسيما في ظل وجود المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، ومن خلال استقبال خام النفط من منطقة الخليج، ومن ثم إجراء الصناعات التحويلية المختلفة، وتصدير المنتج النهائي إلى دول القارة الأفريقية، وهي منطقة تشكل هدفاً تجارياً في العالم اليوم.
- التكتلات الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة هي الأمل للخروج من هذه الأزمة.
- تشكيل محور معتدل من قبل الدول العربية المنتجة للنفط، وغير منحاز للقطين الصيني أو الأمريكي، في ظل اضطراب ميزان القوى العالمي. فالقوة ليست قوة عسكرية فقط، وإنما هناك قوة اقتصادية لن تتحقق في المنطقة العربية إلا بالتكامل بين دول المنطقة لتكوين قوة اقتصادية واحدة